العنوان:	تطوير مناهج التعليم المحاسبي : المحاسبة تفتح باب الحوار حول تحديات العولمة ووسائل المجابهة
المصدر:	المحاسبة - السعودية
مؤلف:	هيئة التحرير(محاور)
المجلد/العدد:	س 6, ع 23
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	1999
الشهر:	رجب / أكتوبر
الصفحات:	20 - 25
رقم MD:	305018
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	تطويرالمناهج الشامل، المحاسبة المالية، التعليم العالي، التعليم المحاسبي، الجامعات، تحديات العولمة، التعليم الجامعي السعودي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/305018

/ المحاسبة / تفتح باب الحوار حول تحديات العولمة ووسائل المجابهة:

تطوير مناهج التعليم المحاسبي

قضية تطوير وتحديث مناهج التعليم الجامعي المحاسبي .. قفزت إلى واجهة الاهتمامات والمشاغل المحاسبية في المملكة باعتبارها نقطة البداية نحو النهوض بمستوى الأداء المهني من خلال الارتقاء بمستوى خريج المحاسبة الذي يعد المحصلة النهائية للعمل الاكاديمي المحاسبي. وحول مدى الاتفاق بين أصحاب الرأي والفكر والاختصاص من أكاديميين وعاملين في حقل المحاسبة بالملكة أجرينا هذا التحقيق لنستجلي فيه أراء ووجهات نظر حشد من الأكاديميين والممارسين بشأن القضية .. وسألناهم عما إذا كانوا يعتقدون أن إصلاح وتطوير مناهج العلوم المحاسبية هي نقطة البد وحجر الزاوية في بناء محاسبين أكفاء .. كماٍ سألناهم عن آرائهم حول أفضل المناهج التي يحتاجها طالب المحاسبة خلال الألفية الثالثة بكل ما تحمله من تحديات علمية وتكنولوجية خاصة في ظل سيادة مفاهيم العولمة والصعوبات التي ستضعها في سوق المهنة بالمملكة عندما يتم اطلاق حرية المنافسة من قبل شركات المحاسبة العالمية العملاقة التي ستضع مكاتبنا المحاسبية الوطنية في موقف صعب يجب أن تعد نفسها له.. لكن خلاصة هذا التحقيق تبرز لنا عدة حقائق هامة في قضية النهوض بالاداء والواقع المحاسبي وتأهيل المحاسبة السعودية للتعامل مع عصر العولمة بكا ما يحمله من عوامل التحدي والمنافسة الحادة وفي مقدمة هذه الحقائق : أن تطوير مناهج التعليم المحاسبي وإن كان يمثل حجر الأساس في عملية التطوير والتأهيل المحاسبي باعتباره المسئول عن تخريج أجيال المحاسبين إلا أن الكثيرين أكدوا أهمية الدور اللاحق في تأهيل المحاسب عندما تقتحم ميدان العمل المهني وهي مرحلة التأهيل والصقل استنادا إلى أن الجامعة لا تخرج المحاسب الكفء ولكنها تعده لذلك كما أثار البعض أهمية تطوير أعضاء هيئة التدريس أنفسهم للاضطلاع بالأعباء الجسيمة في تطوير المناهج وتعديل أسلوب التعليم والتفاعل الجيد مع الطلاب.

القضية غاية في الأهمية والحوار جدير بالمتابعة .. والأمر الأكثر أهمية هو تفاعل كل المهتمين وأصحاب الاختصاص معنا في هذا الحوار الذي فتحنا بابه .. وإلى التفاصيل.

التعليم المحاسبي وتخريج المحاسبين الأكفاء:

وكان مدخلنا للحوار من خلال سؤال يقول : يرى البعض أن قضية تطوير التعليم المحاسبي بالمملكة يمثل حجر الزاوية في تخريج محاسبين وطنيين أكفاء قادرين على التعامل مع المتغيرات المتلاحقة في ميدان العمل المهني وارساء قاعدة قوية لبناء نهضة محاسبية .. هل تتفقون مع هذا الرأي أم لديكم تصور آخر لمكانة التعليم المحاسبي على خريطة النهضة المحاسبية؟؟.

وجاءت الإجابات من محاورينا لتجمع على أن التعليم المحاسبي هو حجر الزاوية في تخريج محاسبين وطنيين أكفاء وإرساء قاعدة قوية لبناء نهضة محاسبية سعودية واتفقوا على أن المحاسبة في المملكة لابد أن تواكب ركب التطور الحادث في العالم حتى تواصل الجامعات السعودية تخريج كفاءات وطنية قادرة على الوفاء باحتياجات المجتمع في مجال توفير الخدمات المحاسبية والاستشارية وإلا

أكاديميون ومهنيون يؤكدون:

تطوير مناهج التعليم المحاسبي الجامعي أساس النهوض بالمهنة ومواجهة العولمة

وجدت نفسها متخلفة جامدة غير قادرة على التحرك أو العطاء وأداء الدور المهم المنوط بها.

رجال الأعمال يريدون محاسباً مميزاً:

ويضيف بعض متحدثينا أن من حق مجتمع الأعمال أن يتوقع من ممارس المهنة أن يكون جديراً في أداء مسئولياته ولديه درجة عالية من المعرفة والدراسات الفنية والمقدرة على تطبيقاتها ميدانياً وإيجاد الحلول للمشكلات العملية وتلك أمور تتطلب أن تقوم الجامعات بتطوير مناهجها وتحسين وسائلها التدريسية وتأخذ بأفضل الأجهزة التقنية لصقل طلابها وتزويدهم بمتطلبات التعامل الواعي مع تطورات العولمة وتحديات تطبيقها.

مشكلات عامة يواجهها التعليم في العالم العربي :

ويثير بعض محدثينا قضية مهمة حيث يقولون إن نظم المعلومات الخاصة

المحاسبة السعودية مطالبة بالتطوير الشامل لمجابهة تحديات صعبة

بالتعليم في العالم العربي عموما تواجه مشكلات وتحديات جوهرية تتمثل في النقص في كفاءة القائمين على إدارتها وتشغيلها وافتقارها إلى الرؤية الشمولية والتكاملية وعدم توفر الروابط بين نظم التعليم وخطة التنمية ومواجهة مشكلة البطالة بمعنى آخر تخريج جيل من العاملين أقل وفاء بمتطلبات سوق العمل.

ويشير بعض محاورينا إلى أن التعليم في المملكة عموما والتعليم المحاسبي خصوصاً شهد نقلة بل قفزة كمية ونوعية خلال العقدين الأخيرين وأصبحت الجامعات السعودية العديدة المنتشرة في أرجاء الوطن تزخر بالكفاءات العلمية الوطنية من حملة الدكتوراه في مختلف التخصصات وما يعنينا هنا هم حملة الدكتوراه في علوم المحاسبة بعدما كان الاعتماد الأساسي على الأكاديميين الوافدين.

تطور مستمر:

ويرى محاور آخر أن هذا التطور يتبعه تطور مستمر ومتابعة من قبل الكفاءات العلمية الوطنية لما يجري من قفزات متلاحقة في مناهج العلوم المحاسبية وتطبيقاتها خاصة لدى المنابع التعليمية المتقدمة التي نهلوا منها علومهم كالجامعات الأمريكية معرباً عن ثقته في ديناميكية الكفاءات الوطنية ومواصلة الانفتاح على التطور الحاصل في مناهج التعليم المحاسبي في الدول المتقدمة ومن ثم الارتقاء في النهاية بمستوى الخريج السعودي.

دعوة لتشكيل فريق علمي لدراسة أنظمة التعليم المحاسبي:

غير أن صاحب رأي يدعو هنا إلى ضرورة تشكيل فريق عمل من الخبراء والمتخصصين لاجراء دراسة شاملة لأنظمة التعليم المحاسبي في المملكة والبحث عن حلول ملائمة لتطوير نظام التعليم المحاسبي بما يتفق مع التطور الاقتصادي المحلي والعالمي ومحذرا من الاتجاه للاصلاح الجزئي للعملية التعليمية لن تكون كافية.

طرق التدريس:

وينتقل بنا الحوار إلى قضية مهمة تتعلق بكون تطوير التعليم المحاسبي لا يعني فقط تغيير المناهج الدراسية وإنما يتطلب أيضا أن يحدث التطوير في طرق التدريس.

ويتفق محاورونا على هذا الطرح ويرون أن المنهج الدراسي وطرق التدريس وحدة وأحدة لا تتجزأ ولا ينفصلان فإذا كان المنهج العلمي جيدا وطريقة التدريس رديئة يصبح المنتج رديئا بل إن كثيرا من الطلبة يفشلون في دراستهم وربما يكرهون المادة بسبب عقم الطريقة التي تدرس بها.

ويؤكد البعض أهمية الاهتمام بتدريس اللغة الإنجليزية لطلاب المحاسبة باعتبار أن الإنجليزية هي لغة الدراسات المتقدمة والمراجع الهامة في مجال مناهج المحاسبة ومن ثم فان إلمام الطلاب والخريجين باللغة الإنجليزية سيساعدهم في الاطلاع على تطورات علم المحاسبة في الدول المتقدمة الناطقة بالإنجليزية.

إطار لإصلاح التعليم المحاسبي:

ويضع أحد محدثينا إطارا لإصلاح التعليم المحاسبي يستند إلى خمسة محاور هي المنهج الدراسي وهيئة التدريس والطلبة والجامعات وأخيرا الاعتراف بالجامعات واعتمادها ويعتبر صاحب هذا الرأي أن هيئة التدريس هي من المكونات الرئيسية الهامة للعملية التعليمية التي يجب أن تتصف بالحيوية والابداع والخبرة والمعرفة الفنية بحيث تتعدى الاعتماد على تصميم محتويات المواد في الكتب المقررة لتشمل الجانب التطبيقي والعمل على توفير المصادر المستمرة للمعلومات الهامة المتعلقة بالجوانب العملية أو التطبيقية لمهنة المحاسبة.

مستوى الاختبارات ومهارات الكمبيوتر:

ويضيف البعض قائلين ان تطوير التعليم المحاسبي لابد أن يشمل عدة عوامل منها الارتقاء بمستوى الاختبارات والأخذ في الاعتبار عند تطوير المناهج البيئة السعودية وحاجة سوق العمل والاهتمام بمهارات الحاسب الآلي والتعامل مع شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) مع استخدام تقنيات تدريس حديثة لا تعتمد على التلقين والحفظ وحفز الطالب على المشاركة والتفاعل العلمي داخل قاعات الدرس وخارجها اضافة للاهتمام بالجانب التطبيقي وأن يدرب الطالب على حل مشكلات فعلية وواقعية.

ويصل بنا الحوار إلى نقط هامة ونطرح تساؤلنا على محاورينا بشأنها على النحو التالي : هل يرون أن تطوير مناهج التعليم المحاسبي ينبغي أن نتجه إليه من الآن بجدية وحماس خاصة وأن متغيرات العولمة بادية في الأفق وهي ليست بعيدة عنا ورياحها بدأت في التحرك لتهب على الجميع بغير تمييز وبكل تأثيراتها.. إذا كان الأمر كذلك فما هي رؤيتكم لعناصر هذا التطور؟ وما مدى توفر الأدوات اللازمة لهذا التطور؟.

تطوير شامل للتعليم من مراحله الأولى:

وتتسع رؤى محاورينا حول عوامل ومتطلبات التطوير لكنها تتفق فيما بينها على قواسم مشتركة كعوامل أساسية لأزمة للتطوير منها ضرورة أن يتم الاهتمام بالعملية التعليمية ككل منذ المراحل الأولى وفق منظور شامل يضع في الاعتبار وحدة التعليم عامة.وأن يبدأ اصلاح التعليم من المرحلة الابتدائية ويستمر إلى أن يصل إلى نهاية المرحلة الجامعية مع ضرورة الابتعاد عن أسلوب التلقين والحفظ عن ظهر قلب. ولهذا فإن بعض المتحدثين يطالبون لإسناد هذه المهمة إلى إدارة أو لجنة مستقلة تكون مهامها مواكبة تطوير علم المحاسبة على أن تستفيد في إنجاز عملها من الجامعات المشهورة في الدول المتقدمة وتعمل على تطويره بالمملكة.

ويضيف متحدث آخر ان العمل على رفع مستوى التعليم المحاسبي والتأهيل المهني

هو الإطار أو السياج الذي يضمن الالتزام بمستوى مهني رفيع والالتزام بالقيم والمعايير الاخلاقية وضمان الجودة للممارسين من خلال رعاية الجهات الحكومية وتنظيم التأهيل المحاسبي لهم مع تبني معايير مهنية ووسائل تطبيقها في إطار العمل المؤسسي الذي يرى أنه - أي العمل المؤسسي - أبرز تحديات القرن القادم وبات حاجة أساسية في ظل تحرير القيود التجارية ونظام العولمة.

تحديث يواكب العولمة:

ويطالب صاحب رأي آخر بالعمل على تحديث مناهج الدراسة المحاسبية بما يتفق مع التوجه إلى عولمة التجارة وعولمة الخدمات المهنية والسير نحو توفير المحاسب المهني الكفء المعترف بكفاءته كمحاسب مهني دولي من خلال التأهيل ذا المستوى الدولي واجتياز الامتحانات التي تعدها الهيئة المهنية التي سيسعى للحصول على عضويتها. ويرى محدثنا أن تأهيل المحاسب لمواكبة تطورات العولمة هو أمر غاية في الأهمية ينبغي أن يواكب الاهتمام بتطوير مناهج التعليم المحاسبي كما يطالب في الوقت نفسه بأن تتجه المملكة إلى إعداد معايير محاسبية دولية تحل محل المعايير الوطنية وكذلك اعداد قواعد سلوك مهني دولية تحل محل قواعد السلوك المهني الوطنية.

تطوير الهيئات المحاسبية السعودية لمواجهة التحديات:

ويضيف متحدث آخر قائلاً ان المطلوب ليس التطوير بل التغيير وإجراء إصلاحات قانونية وإدارية من شأنها مساعدة الهيئات المحاسبية المعتمدة في الدولة على مواجهة التحديات الحالية والمقبلة في التعليم والتأهيل المحاسبي مع ضرورة العمل على إعادة هيكلة وبناء القطاعات الاقتصادية المحلية استعداداً للمنافسة والتركيز على أسلوب المراحل في التعامل مع متطلبات ومعايير منظمة التجارة العالمية على أن يتم تحديد برنامج زمني طويل الأجل لتحرير الخدمات المحاسبية أسوة بالتعرفة الجمركية (عشر سنوات) أو حماية الصناعة الوطنية وتطويرها (أربع سنوات) معرباً عن اعتقاده بأن الدولة مضطلعة بمسئولياتها في هذا الإطار بموجب المفاوضات الدائرة مع منظمة التجارة من أجل الانضمام لعضويتها والتكيف مع اتفاقيات ومعايير المنظمة.

التعليم الجامعي السعودي شهد قفزة هائلة خلال عقدين .. ولكن..

دعوة لاندماج المكاتب الوطنية لمجابهة العولمة:

أما بخصوص آثار تطبيق العولمة على مكاتب المحاسبة بالمملكة التي ستواجه منافسة عالمية حادة من قبل المكاتب الدولية فإنه يرى ضرورة إعادة النظر في إعادة هيكلة وبناء المكاتب المحاسبية العاملة عن طريق اتباع سياسة الدمج فيما بينها على أن يرافق ذلك استحداث إطار تنظيمي على هيئة شبكة فروع دولية إضافة إلى إبرام اتفاقية تعاون كامل مع بعض المكاتب المحاسبية العالمية بهدف زيادة قدرة المكاتب المحلية على التنافس في سوق سيكون الضعفاء فيها فريسة المنافسة غير المتكافئة.

تحرير تجارة الخدمات ستضع المحاسبة السعودية أمام مشكلات كبيرة

ويكاد يكون هناك إجماع من قبل محاورينا على الدعوة إلى الاهتمام بتعليم اللغة الإنجليزية لطلاب المحاسبة ليس في المرحلة الأخيرة فحسب بل لجميع الطلاب بما فيهم طلاب المحاسبة منذ المراحل الأولى للتعليم فيما طالب البعض باعتماد بعض الساعات لطلبة المحاسبة الجامعيين للعمل والتطبيق الميداني لدى بعض الشركات خلال دراستهم في السنة النهائية بالجامعة.

ويطرح أحد محدثينا أفكارا جيدة لما يكون عليه تطوير مناهج التعليم المحاسبية، أي ينبغي أن نقدم لطلابنا العلوم والمعارف المحاسبية من وجهة نظر معاصرة وكذلك نقدم لهم معارف مستحدثة مثل المحاسبة عن الموارد الطبيعية والبيئية والمراجعة البيئية وأسواق رأس المال ومعايير المحاسبة الدولية على أن يتم تخصيص جزء من كل مقرر ليدرس باللغة الإنجليزية يركز على استخدامات المصطلحات المحاسبية باللغة الانجليزية في تطبيقات شاملة.

التفكير المنطقي:

كما يدعو محدثنا إلى تقديم مناهج للثقافة العامة بهدف توسيع مدارك خريج المحاسبة نحو التفكير المنطقي إضافة إلى معارف الاتصالات والمعارف السلوكية والعلاقات العامة بهدف التدريب على التفكير الابداعي والعقلاني وكيفية التعامل في ظل بيئات مختلفة وتكثيف التعامل بالحاسب وعلومه مثل شبكة الانترنت الدولية التي تفتح أفاقا واسعة أمام عولمة العالم والتي أخذت تحول العالم من قرية صغيرة إلى غرفة واحدة.

ويصل بنا الحوار عند نقطة هامة تتحدث عن مدى فرص نجاح تطوير وبناء وصقل مهارات الحاسب وغزو شبكة الانترنت واتقان اللغة الانجليزية ومهارات التنبؤ والتحليل المحاسبي لطالب المحاسبة في ظل عصر التطور التكنولوجي وثورة المعلومات وسقوط حواجز التجارة والخدمات بين الدول.

ورغبة في زيادة التعمق في أغوار هذه القضية من أجل إيضاح كل جوانبها فقد

أعدنا طرح السؤال بصيغة تقول : ما هي المهارات التي ينبغي أن يتزود بها طالب المحاسبة وكيف نصقلها ونعمقها فيه في ظل المستوى الذي يتخرج عليه خريج المحاسبة اليوم ومن أجل أن يصبح قادرا على التعامل الواعي مع كل متطلبات التغيير؟.

مهارات البورصة والتنبؤ والتحليل:

ويأتي الاجماع على أن طالب المحاسبة ينبغي أن يتزود بمهارات عديدة كي يواجه التطورات العالمية الهائلة من حوله وهي الالمام باللغة الانجليزية واتقان مهارات الحاسب والانترنت والبورصات المالية والتعامل مع معايير المحاسبة الدولية والتجارة الالكترونية عبر الانترنيت إضافة إلى أهمية تأهيله على القدرة على تحليل المشكلات وايجاد البدائل والتنبؤ بالمشكلات المحاسبية وهي مهارات تحتاج إلى عمل شاق وجهود مضنية من قبل أعضاء هيئة التدريس وطلاب المحاسبة أنفسهم.

تقارب بين المناهج السعودية ومتطلبات التأهيل الدولي:

ومن وجهته يرى أحد محاورينا أنه وفق دراسة مقارنة أجريت بين مناهج التعليم المحاسبي بالجامعات السعودية والعربية من جهة وبين مناهج التأهيل الدولي فقد ظهر وجود الكثير من التقارب بين المناهج السعودية ومتطلبات التأهيل الدولي إلا أنه وجد بعض الأمور التي تحتاج لاستكمال.

الانجليزية والكمبيوتر ومهارات التحليل والتنبؤ بالمشكلات أولويات تطوير المحاسبة

ملاحظاتي من واقع تجربتي المهنية:

ويسوق أحد متحدثينا هنا تجربته العملية كممارس للمهنة فيقول أنه لاحظ على خريجي المحاسبة من الجامعات السعودية ضعفا في اتقان اللغة الانجليزية وهو ما يتطلب الاهتمام بتدريسها في السنوات الاولى من المرحلة الابتدائية كما لاحظ ضعف مستواهم في علوم الحاسب والذي قال أنه أصبح من ضرورات الحياة ليس في مجتمعنا المحلي فحسب ولكن على المستوى العالمي ويطالب بضرورة التركيز على صقل مهاراته لدى الطلاب ومراعاة تحديثه أولا بأول.

ويضيف محدثنا أن من الضروري أيضا التركيز على صقل الجانب التطبيقي لدى طالب المحاسبة حتى نضمن خريجا قادرا على الانخراط في المهنة بثقة كبيرة انطلاقا من أن المحاسبة كما هي علم يدرس نظريا فهي فن يتم اتقانه وفهمه واستيعابه من خلال التطبيق العملي والممارسة الميدانية.

النجاح الممكن :

وقد اجتمعت الآراء على أن النجاح في معركة إكساب المحاسب مهارات الحاسب الآلي والتعامل مع الانترنت والالمام باللغة الانجليزية وتأهيله للقدرة على تحليل الأزمات والتنبؤ بالمشكلات التي تواجه المنشآت الاقتصادية ... إلخ .. اجمعت على أن النجاح ممكن ومضمون إذا ما توفرت عوامل وامكانات عديدة في مقدمتها تطوير المناهج المحاسبية بالجامعات السعودية والبدء في تأهيل الطلاب في المهارات التي سبق الاشارة إليها شريطة أن تتوفر العزيمة والعمل بجدية ونشاط لتطوير الكفاءات المحاسبية واكتسابها المهارات السابق ذكرها.

لكن أصحاب هذه الآراء يطالبون أيضا بضرورة تحديد الإطار التنظيمي والتشريعي اللازم لعملية التطوير التي يجب أن تنظم وتدار على أساس مؤسسي وتساندها جوانب التعليم والتدريب المستمر أي أننا بحاجة إلى مهارات أكثر من شهادات أكاديمية بينما طالب البعض ضرورة قيام الجامعات بمتابعة كل جديد في عالم الاختراعات والابتكارات العلمية والتكنولوجية في مجالات المحاسبة بل ومختلف مجالات الحياة والتكيف معها وتطبيقها على أرض الواقع.

الدعوة لتشكيل فريق علمي لتقييم المناهج ووضع إطار للتطوير

بعثات شبابية إلى الدول المتقدمة:

وطالب هؤلاء بالعمل بكل جدية ونشاط لإبتعاث نخبة مختارة من الشباب المتميز إلى الدول الصناعية المتقدمة لتنشئة خبراء وطنيين أكفاء لاتقان الصناعات الخفيفة والثقيلة خلال فترة وجيزة مثلما فعلت اليابان قبل أقل من نصف قرن بقيامها بايفاد بعثات تلو البعثات من طلابها إلى جامعات أوربا ثم عادوا إلى اليابان بعد أن نهلوا من معين المعرفة والتقدم والعلم الأرقى في العالم آنذاك حتى أصبحت اليابان عملاقا اقتصاديا وثاني أكبر دولة صناعية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

ويضيف رأي آخر أن إتقان مهارات الحاسب واللغة الإنجليزية ومهارات التنبؤ والتحليل لا تقع على الجامعات وحدها إنما لابد من وجود هيئة مهنية تشارك في صنع وصقل هذه المهارات وتتولى مواصلة عملية التأهيل مع تحبيذ أن تكون الهيئة إقليمية على مستوى المنطقة العربية.

المحاسب والتحولات الاقتصادية المتسارعة:

ومع اقتراب حوارنا من النهاية سألنا محاورينا عن وجهة نظرهم بشأن الدور الذي يتعين على المحاسب القانوني أن يلعبه في ظل تطورات وتحولات اقتصادية تشهدها المملكة من نمو اقتصادي متسارع واتجاه نشط نحو التخصيص وتصاعد وتيرة التوجه نحو إنشاء الشركات المساهمة

اهتمامنا بلغتنا العربية لا يمنع ادخال الانجليزية للتدريس من الابتدائي

وبروز ظاهرة الاندماج وهل يكون النهوض والتطوير للتعليم المحاسبي نقطة البدء للوصول إلى النجاح في أداء الدور المأمول من المحاسب؟

عدم توافق مخرجات التعليم مع حاجة السوق:

ويرى محاورنا أنه إزاء التحولات الداخلية العديدة في المملكة مثل التوجه نحو الخصخصة وتحول الشركات العائلية إلى مساهمة فإن على الجامعات السعودية أن تعمل على تطوير مناهج المحاسبة لتكون قادرة على تلبية هذه التحولات والتكيف معها.

ويرى البعض الآخر أن مشكلة التعليم المحاسبي ناشئة عن عدم توافق مخرجات التعليم مع حاجات ممارسة المهنة ولهذا فإن صقل محاسبي المستقبل وتطوير مهاراتهم هو الغاية أما الوسيلة الناجعة لتحقيق ذلك فإنها تبدأ بتطوير التعليم المحاسبي بصورة تؤدي بالنهوض بقدرات المحاسب ليكون قادرا على تقديم الخدمات الاستشارية والارشادية للمشاريع المتعثرة والتعرف على مختلف المؤثرات المحيطة بطبيعة نشاطها من أجل تمكينه من التحليل الواضح للمشكلات وتقديم المقترحات الملائمة للحل.

الخبرة العملية ومواصلة الاطلاع والدراسة:

ويطالب صاحب رأي آخر بضرورة الاهتمام بالخبرة العملية للمحاسبين مع الاستمرار في الدراسة والاطلاع على التطورات الحديثة في مجال اهتمامه، وقال ان على المحاسب القانوني أن يدرك أنه لن يكون بمقدوره التقدم في مجال اتقان حرفيات عمله واختصاصاته بدون الدراسة المستمرة التي توفرها الجهات المختصة ومع التسليم بأن التعليم الجامعي المتطور هو الأساس الذي يبني المحاسب الا أن الخبرة العملية ومواصلة الاطلاع هي الضمان والكفيلة بصقل قدراته.

هذه التحولات لن تضيف أعباء جديدة:

ويخالف أحد متحدثينا الرأي القائل بأن التوسع والتطور في مجال قيام الشركات المساهمة وتحولها من الشركات الفردية والعائلية إلى مساهمة لن تضيف أعباء جديدة على المحاسب القانوني لأنه يتولى بداية مراجعة وتدقيق السياسات المالية المحاسبية لهذه المنشآت ولكنه يطالب المحاسب بتطبيق المعايير التي تفرضها التطورات التكنولوجية المؤهلة وعليه أن يستوعبها ويتكيف معها وحتى لا يضطر للخروج من ميدان المهنة لفقدانه القدرة على المنافسة.

ويضيف أن هذه التطورات تلقي بأعباء ثقيلة على كليات وأساتذة المحاسبة بالمملكة ويتطلب منهم متابعة ومواكبة هذه التغيرات التكنولوجية الهائلة المتلاحقة ومن ثم تطوير وتكييف مناهج وطرق تدريس المحاسبة بما يستوعب ويهضم هذه التطورات.

الانضمام لعضوية هيئة مهنية واسعة النطاق:

ويؤكد متحدث آخر أنه مع اتفاقه مع أن التحولات الاقتصادية في المجتمع تلقي بأعباء كبيرة على المحاسب القانوني ومن ثم على الجامعات والمناهج التعليمية الا أنه يلح على أهمية انضمام المحاسبين إلى الهيئة المهنية التي يفضل أن تكون عاملة على نطاق عربي واسع لاستكمال عملية تأهيل المحاسب وتطوير قدراته وأنه في حال غيابها أو تجاهل دورها فإن الهدف المنشود يبقى صعب المنال.

معركة المنافسة مع الشركات المحاسبية العملاقة:

ونصل إلى المحطة قبل الأخيرة في حوارنا ونطرح سؤالا يقول : مع إطلاق حرية الخدمات المحاسبية في إطار منظمة التجارة العالمية والتي ستأتي بالقطع بالشركات المحاسبية العالمية العملاقة للعمل داخل أسواقنا المهنية والمنافسة مع مكاتبنا الوطنية .. كيف تكون أدواتنا للمواجهة والمنافسة والبقاء ؟؟ ألا يدعونا هذا التحدي لسرعة العمل على تطوير وإصلاح التعليم المحاسبي باعتباره خط الدفاع الأول في المعركة؟؟.

ومع ميل الأغلبية نحو الاجماع على شراسة المنافسة في سوق المحاسبة المحلية بعد تحرير الخدمات المحاسبية ومجئ الشركات العالمية العملاقة لتزاحم وتفوض نفوذها إلا أن البعض يعارض هذا السيناريو ويرى أن المكاتب الأجنبية موجودة في المملكة منذ عقود وتمارس ثقلها باستحواذ واحتكار مراجعة وتدقيق حسابات معظم المؤسسات والشركات السعودية والمختلطة والكبيرة ولكن المكاتب الوطنية ما تزال موجودة ولم تخرج من السوق ويتوقع ألا تأت شركات محاسبية أخرى لأنها موجودة بالسوق.

الأغلبية تعترف بحجم التحديات:

أما بخصوص رأي الأغلبية فقد اعترفوا بالتحديات التي سيجلبها تطبيق اتفاقية تحرير الخدمات ومنها الخدمات المحاسبية إلى السوق المحلية وطالبوا بضرورة أن نعد لها ما استطعنا من قوة وأن نعد الدراسات اللازمة لمعرفة حجم الأخطار والتحديات المتمثلة بصورة واقعية لا تبالغ ولا تقلل من

التحولات الاقتصادية المتسارعة بالمملكة تلقي بأعباء ضخمة على المحاسبة

شأن الأخطار.

ويحذر هؤلاء من مخاطر المنافسة على وضعية المكاتب الوطنية الصغيرة ويرون أن الاندماج هو مطلب مهم للصمود أمام المنافسة من قبل الشركات العملاقة كما أن النهوض بأدائها وآليات عملها هو أمر غاية في الأهمية فعليها أن تزيد من مهارات محاسبيها في أقرب فرصة ممكنة كما أن عملية الاندماج تزيد من قدرة هذه المكاتب لتوظيف واستقطاب كفاءات محاسبية تدعم فرصها في المنافسة وأن توفر وسائل تعليم وتدريب أفضل لمنسوبيها وكذلك إمكان اعداد دليل مراجعة وملفات عمل أكثر انضباطا وانتظاما.

وزارة التجارة وسرعة تحديث الأنظمة

وفي الوقت نفسه يطالب هؤلاء جهات الاختصاص الرسمية ممثلة في وزارة التجارة بالعمل على سرعة تحديث وتطوير الأنظمة المحاسبية بما يساهم في تحسين الأداء المحاسبي ويدعم المكاتب الوطنية والمحاسب الوطني في ظل المنافسة الشرسة القادمة.

ويدعون بصفة خاصة في هذا الاطار إلى بلورة موقف واضح بشأن قضية الاستمرار في اعداد معايير وطنية أم التوقف واعتماد المعايير الدولية التي يرجح البعض أنها ستكون ملزمة للتشريعات المحلية للدول بعد بدء تطبيق اتفاقية تحرير الخدمات المحاسبية ويعتقد أصحاب هذا الرأي أن التأخير في حسم هذه القضية ليس في صالح المهنة وممارستها داخل المملكة فالوقت لم يعد كافيا أمامنا للتأجيل.

هل أعضاء هيئات التدريس مؤهلون للتطوير:

وفي معرض الحديث عن تطوير مناهج التعليم المحاسبية في جامعاتنا أثار البعض قضية مهمة حيث تساءلوا عما إذا كان أعضاء هيئات التدريس أنفسهم مؤهلين لهذا التطور خاصة وأنهم أدوات أو وسائل نقل هذا التطور والتحديث المنهجي إلى الطلاب. أما بخصوص رأي القلة من المعارضين لمسألة مجي شركات المحاسبة الدولية العملاقة إلى سوق المهنة السعودي تنفيذا لحرية الخدمات المحاسبية فإن هؤلاء يستندون إلى أن المكاتب الأجنبية موجودة بالفعل في أسواقنا

نجاح تطوير المناهج ممكن شريطة البدء في التنفيذ وتوفر العزيمة الصادقة

وتمارس دورها منذ سنوات طويلة وأنها تحتكر مراجعة وتدقيق حسابات معظم المؤسسات والشركات السعودية والمختلطة الكبرى ولذلك فان توقع تدفق هذه المكاتب الأجنبية - من وجهة نظرهم - مشكوك فيه أو يكاد يكون معدوما. ولكن أصحاب هذه الرأي يطالبون المكاتب الوطنية المتوسطة والصغيرة بأن تتسلح بالآليات المستجدة المتسارعة عالميا وتتكيف مع معايير المحاسبة والمراجعة التي تفرضها سمة التطور التكنولوجي المتلاحق والدائم وإلا فإنها ستصبح في مهب الريح عندما تحتدم المنافسة وتتطور الأساليب وأنها لا محالة ستخرج من السوق.

عوامل مساعدة لانجاح برامج التطوير:

ونحن نختتم الحوار يطرح البعض أفكارا اضافية تتحدث عن عوامل تساعد في انجاح خطط وبرامج التطوير، فهم

دعوة الأجهزة المعنية بسرعة تحديث وتطوير الأنظمة المحاسبية لمواكبة تطورات العولمة

يطالبون جميع الجهات الحكومية والخاصة بأداء دورها بالكامل في عملية تطوير التعليم باعتبارها شريكة ومسئولة، كما يطالبون بالابتعاد عن مفهوم منهجية التعليم المساندة أو (الرديفة) بمعنى أن نولي الاهتمام الأكبر للعلوم والمهارات التي لها طابع القبول لدى مجتمع الأعمال كمهارات فنون الإدارة وشخصية المحاسب القادر على تفهم نفسيات الموظفين والبيئة التي يعمل فيها.ويضيف هؤلاء قائلين أن التطوير والتحديث المطلوبين ينبغي أن تتوفر لها أيضا أساليب علم الاتصال والقدرة على الدخول إلى الأسواق والمجتمع، وينبغي أيضا أن تكون برامج التعليم المطورة ذات طابع تدريبي متخصص للتعامل وفق حالات عملية ودراسات ميدانية لممارسة المهارات الفنية في الاتصال والقيادة واستنهاض همم الكثير من قدرات الطلاب والممارسين للمهنة. ويطالب رأي آخر ضمن هذا الفريق بدراسة سوق العمل المهني بالمملكة واحتياجاته في ضوء الظروف الاقتصادية والسياسية والعالمية السائدة ودراسة تجارب الدول الاخرى التي سبقت في عملية التطوير ومعرفة مدى النجاح الذي صادفها.

الالتفاف حول هيئة مهنية عربية:

ويرى محدثنا أن الالتفاف حول هيئة مهنية عربية تكون الهيئات المهنية الوطنية أعضاء في مجلس إداراتها هو أمر غاية في الأهمية مكمل لدور الجامعات وتطوير المناهج من أجل تخريج محاسب مؤهل يلائم المرحلة القادمة ولا يقل مستواه عن مستوى المحاسب الأجنبي وحتى نكون قادرين على المنافسة والدفاع عن مهنتنا ووجودنا في بلادنا بل نكون قادرين على تصدير خدماتنا لهم وعلى أعلى المستويات المهنية.

ونختتم الحوار المهم .. ولكن تبقى القضية الأكثر أهمية وإلحاحا معلقة في أعناقنا جميعا تنتظر التحرك والسعي الجاد والحثيث لمجابهة تطورات صعبة وتحديات جسيمة تواجه مهنة المحاسبة ووجودها في المملكة .. كما أن / المحاسبة / ستظل فاتحة باب النقاش والرأي بما يفيد مصلحة المهنة.